اختيارات ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف
دراسة تحليلية نقدية

إعداد
د . علي بن الحسن بن هاشم السرحاني
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
كلية الآداب- جامعة الطائف

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد, الفرد الصمد , المنعم المتفضل, والصلاة والسلام على النبي الأكرم , نبينا محمد بن عبدالله, وعلى آله وصحبه الغر الميامين, ومن اقتفى أثرهم واستنّ بسنتهم إلى يوم الدين .

وبعد: فإنّ شرح الملوكي في التصريف لمؤلفه : موفق الدين , أبي البقاء, يعيش بن علي بن يعيش, الشهير بابن يعيش, يُعَدّ من أوفى شروح كتاب أبي الفتح عثمان بن جني (المختصر في التصريف) , المعروف بالتصريف الملوكي؛ لما اشتمل عليه من مسائل التصريف, وقضاياه , مقرونة بعللها , وحججها, منسوبة إلى أصحابها _ في الغالب_ , بلغة علمية رصينة, بعيدة عن الحشو, خالية من التكلف والغموض ,تحرّى فيه مؤلفه الإيجاز, دون إخلال في عرضه لمسائل التصريف.

وقد كان هذا الشرح منذ زمن بعيد – ولا يزال- رفيقي في حلّي وترحالي , لا أملّ قراءته, وتدبر مسائله, أستمتع بلطائفه , وأنتقي درره , وأستجلي غوامضه, وقد كنت أظنّ – وبعض الظنّ إثم – أنّ ابن يعيش – رحمه الله – يسير في ركاب ابن جنّي وغيره من العلماء المتقدمين , يصادق على أقوالهم , ويحتج لها, دون أن يظهر له رأي أو اختيار في المسائل التي يعرض لها, غير أنني وجدت الرجل ذا شخصية ظاهرة في شرحه هذا , فتارة رأيته متعقّبًا غيره , وتارة معترضًا مخطّئًا , وتارة مرجّحًا مختارًا , مؤيّدًا كل ذلك بالحجة والبرهان , معتمده في ذلك السماع والقياس , وآراء من سبقه من العلماء.

ومن أجل هذا كان هذا البحث الذي وسمته بـ (اختيارات ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف : دراسة تحليلية نقدية) , وضمنته أبرز اختياراته في هذا الشرح ,وتركت بعض هذه الاختيارات؛لشهرتها؛وكثرة دورانها في الدراسات الصرفية؛إذ لم يكن الاستقصاء هدفًا لي في هذه الدراسة , وإنّما أردت إبراز هذه الاختيارات , ودراستها دراسة تحليلية تظهر مكانة ابن يعيش العلمية, وفضله عليّ وعلى غيري من الباحثين في هذا العلم الشريف.

وقد سرت في هذا البحث على المنهج الآتي :

- أضع العنوان المناسب للمسألة .
- أذكر ملخّصًا لكلام ابن يعيش , والآراء التي ذكرها , موضّحًا اختياره في المسألة .

- أعرض المسألة على كتب المتقدمين والمتأخرين من العلماء ؛ ليتسنى لي دراستها دراسة علمية دقيقة , أقف من خلالها على جلّ الآراء التي قيلت في المسألة , والانتقادات التي وُجّهت لكل رأي.
- أُضمن المسألة الرأي ، الذي أُراه راجحًا في المسألة , والذي تؤيّده الأدلّة , وتنصره الحُجّة , دون نظر إلى رأي ابن يعيش – رحمه الله أو غيره من العلماء .

واللهَ أسأل أن يوفقني للحقّ والصّواب ، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه .

بناء (فُعْلَل) من أوزان الرباعي المجرد

للاسم الرباعي أوزان خمسة متّفق عليها بين المتقدمين من العلماء ، وأضاف ابو الحسن الأخفش[1] بناء سادسًا وهو (فُعْلَل) نحو: جُخْدَب، بفتح الدال ، وسيبويه يرويه بضمّها ؛ كبُرْثُن.

وحَمَلَ سيبويه ومَنْ وافقه رواية الأخفش على إرادة جُخادِب ، ثمّ حذفوا؛ لأنهم يقولون : جُخْدَب وجُخادِب ، وكذلك قالوا في نحو : عُلَبِط، وعُلابِط ، وعُجَلِط وعُجالِط ، وهُدَبِد وهُدابِد[2].

وقد اختار ابن يعيش مذهب أبي الحسن ؛ واحتج لاختياره بأمرين [3].

أحدهما : أن الفرّاء قد حكى عن العرب : بُرْقُعٌ وبُرْقَعٌ ، وطُحْلُبٌ و طُحْلَبٌ [4]، وقُعْدُدٌ و قُعْدَدٌ[5] ودُخْلُلٌ و دُخْلَلٌ [6] وعقّب على حكاية الفراء قائلًا :" فهذا وإن كان الضم فيه المشهور, إلا أنّ الفتح قد جاء عن الثّقة، فلا سبيل إلى ردّه "[7]

والآخر : أنهم قالوا : سُودَدٌ بمعنى السيادة ، فهو من لفظ سيّد , و عُوطَطٌ[8] من لفظ عائط , وإظهار التضعيف فيهما دليل على أنهما ملحقان بجُخْدَب ؛ كما قالوا : مَهْدَدٌ وقَرْدَدٌ[9]؛ للإلحاق بجَعْفَر .

وعلى هذا يكون هذا البناء أصلًا عند ابن يعيش ، وهو منسوب للكوفيين أيضًا[10].

وممّن عدّ هذا البناء أصلًا في الرباعيّ ابنُ مالك في ألفيته, و وافقه ابنه بدر الدين في شرحه على ألفية والده ؛ إذ يقول بعد ذكر هذا الوزن : " ولم يذكره سيبويه ، لكن حكاه الأخفش ، والكوفيون, فوجب قبوله "[11]

هكذا قال مبتدئًا، إلاّ أنه عاد وذكر ما يدل على ردّه ؛ لكون هذا الوزن ليس أصلًا ، بل هو فرع عن المضموم [12] .

ومنهم الرضيُّ في شرح الشافية ؛ إذ وصف ردّ هذا الوزن بالتكلّف ؛ لحكاية الفراء السابقة ، مع تسليمه بأنّ المشهور الضّم ؛ إلا أنّالأولى القول بثبوته مع قلته[13] .

وكذلك ارتضى هذا القول أبو حيّان في الارتشاف[14] .

غير أنّ ابن مالك قد استظهر في التسهيل أن هذا البناء فرع عن المضموم[15] .

ومثله ابن هشام الأنصاري فقد عدّه أصلًا في نزهة الطرف في علم الصرف ، وفي أوضح المسالك لم يذكره في أبنية الرباعي بل عدّها خمسة [16] .

وممن مال إلى إثبات هذا الوزن أبو إسحاق الشاطبي ؛ إذ قال بعد أن ذكر حجة المانعين من أنّ الفتح تخفيف من الضم ، وأنّ كُلّ ما رُوي فيه الفتح فقد جاء فيه الضّم ، قال : " وهذا كلّه لا يلزم ، والفتح منقولٌ فلا بُدّ من قبوله ، ومن قال إنه مفتوح من المضموم فدعوى لا دليل عليها ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضمّ بالفتح فيحمل هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثقل "[17]وذكر ما ذكره ابن يعيش في الإلحاق به ؛ إذ الإلحاق لا يكون إلا بأصل[18] .

وما ذكره المثبتون من أنه قد أُلحق به؛ بدليل فكّ الإدغام ، ردّه ابن الناظم بقوله :" لا نسلّم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو : جُخْدَب ، وإنما هو (فُعْلَل) من الأبنية المختصة بالأسماء؛ فقياسه الفكّ كما في: جُدَد ، وظُلَل،وحُلَل "[19]

ثم قال بعد ذلك ولا نُسَلّم أنّ الإلحاق لا يكون إلا بأصل ؛ إذ قد أُلحق بالمزيد فقالوا : اقْعَنْسَسَ فألحقوه بـ (احْرَنْجَمَ) ؛ فكما أُلحق بالمفرّع بالزيادة ألحقوا بالمفرّع بالتخفيف[20] .

أما الذين جعلوا هذا البناء فرعًا عن المضموم فهم جمهور البصريين على ما ذكره ابن جني في المنصف[21] واحتجوا بما سبق ذكره في أصل المسألة ، وقد وافقهم من المتأخرين ابن عصفور في الممتع [22] والشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، وذكر أنّ وجه التخفيف فيه أنهم استثقلوا ضمتين في رباعيّ ليس بينهما حاجز حصين[23] , وخالفه ياسين في حاشيته فاستظهر رأي الأخفش[24] .

هذا ما وقفت عليه من أقوال العلماء في هذه المسألة ، والذي يظهر لي أنّ هذا البناء ثابت في أبنية الرباعي مع وصفه بالقلّة، وهو ما ذكر المحقق الرضيّ صراحة, والذي يدل على ثبوته حكاية الفراء وهو ثقة؛ ودعوى التخفيف لا دليل عليها، كما ذكر ذلك الشاطبي في كلامه الذي سقته عنه آنفًا .

ويظهر لي -أيضًا- أن سيبويه لم يقع له سماع بنحو : جُخْدَب , ولذلك حمل قُعْدَد على الإلحاق بجُنْدَب وعُنْصَل ، والنون فيهما زائدة ، ولهذا اعترضه الشاطبيّ بأنه إلحاق مزيد بمزيد[25] , والله تعالى أعلم !

الخلاف في وزن (مَنْجَنيق)

ذكر ابن يعيش في وزن (مَنْجَنيق) مذهبين :

أحدهما : أنه على (فَنْعَليل) فالميم أصل ، والنون بعدها زائدة ، وهو مذهب سيبويه والمازنيّ .

والآخر : أنه على زنة (مَنْفَعِيل) فالميم والنون زائدتان .

ثم اختار مذهب سيبويه وصحّحه ، واحتج على ذلك بأمرين :

أحدهما : أنّ العرب جمعته على مجانيق ، فإسقاط النون في الجمع دليل على زيادتها .

والآخر : - وهو مترتّب على ما سبق – من أن النون زائدة ، فكون النون زائدة يُحَتّم القول بأن الميم أصل ؛ لئلا يجتمع في أوّل الاسم زائدان ، وذلك معدوم إلا إذا كان الاسم جاريًا على فعله ، نحو: مُنْطَلِق ، و مُسْتَخْرِج .

وذكر حجة القول الثاني ، وهي أنّ من العرب من يقول جنقناهم ، ومازلنا نُجنق ، وهو دليل على زيادة الميم والنون فقد سقطتا ، وأجاب عنها بأنّ هذا من معناه لا من لفظه كـ (دَمِث و دِمَثْر) و (وسَبِط و سِبَطْر) ونحو ذلك .

وذكر عن الفراء أنّ هذه اللفظة أعجمية ، والعرب إذا اشتقوا من الأعجميّ خلّطوا فيه[26].

وممّن اختار هذا المذهب- أعني المذهب المختار عند ابن يعيش- ابنُ جني في المنصف[27] ، والثمانينيّ في شرح التصريف [28] ، وابن عصفور في الممتع ، وقد أفاض في الاحتجاج له[29] .

واختاره –أيضًا- صاحب الكُناش[30] ، وأبو حيان في الارتشاف[31] .

وبه جزم المبرّد في المقتضب ، وصاحب دقائق التصريف , والفارسي في الشيرازيات والتكملة ، والرضي في شرح الشافية[32] .

أما القول الآخر, وهو كونها على زنة(مَنْفَعيل) فهو منسوب إلى الفراء[33] وقد استدلواله بما ذكره ابن جني في المنصف حكاية عن ابن دُريد قال :- بعد أن ذكر اختلافهم في زيادة الميم -:" وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة وأحسب أن

أبا عثمان أخبرنا به عن التّوّزيّ عن أبي عبيدة, قال : سألت أعرابيًّا عن حروب كانت بينهم، فقال : كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ، تُفْقَأ فيها العيون مرّة ، ثُمّ نُجْنَق، وأخرى نُرشق، قال: فقوله :(نُجْنَق) دالٌّ على أنّ الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: نُمجْنق على أنّ المنجنيق أعجميّ مُعرّب "[34]

وفي المحكم : " الجُنُق – بضم الجيم والنون – حجارة المنجنيق ، وحَكَى الفارسيّ عن أبي زيد جنَقُونا بالمنجنيق ، أي رمونا به" [35].

وفي اللسان –جنق– عن ابن الأعرابي : " الجُنُقُ أصحاب تدبير المنجنيق ، يقال : جَنَقوا يَجْنِقُون جَنْقًا ... ويقال مَجْنَق المنجنيق وجَنّق "[36] .

وقال في (مجنق) :" المَنْجنيق و المِنْجنيقُ بفتح الميم وكسرها ، والمنجنوق : القذّاف التي ترمى بها الحجارة,دَخيل أعجمي مُعرّب ، وأصلها بالفارسية : مَنْ جِي نِيكْ ، أي: ما أجودني ، وهي مؤنثة ...وتقديرها (مَنْفَعِيل) ؛ لقولهم : كُنّا نُجْنَق مرة ، ونُرْشق أُخرى ، قال الفراء : والجمع مَنْجَنقات ... وفي حديث الحَجّاج : أنه نصب على البيت منجنيقًا وَكّل بها جانقين ... , الجانق : الذي يُدَبّر المنجنيق ويرمي عليها "[37] .

قلتُ: كلام ابن منظور يدل على زيادة الميم والنون معًا ، وقد اشتقوا منها فِعْلًا وجعلوا له مصدرًا واسم فاعل, كلّها بإسقاط الميم والنون ، وذكر لها جمعًا وهو (منجنيقات) حكاية عن الفراء ؛ بإثبات الزائدين كما ترى، وفيه دلالة على زيادتهما معًا .

وما ذكره ابن يعيش تبعًا لسيبويه وغيره , من أن الزيادتين لا تلحقمن الأسماء إلا ما كان جاريًا على فعله ، غير مسلّم , فقد لحقت الزيادتان ما ليس كذلك ، فقد قالوا : رجلٌ إِنْقَحْلٌ وامرأة إنقَحْلَة ، على زنة (إنفَعْل) ؛ لأنه من القَحلُ وهو الشيء اليابس . [38]

وهذا وإن كان قليلًا نادرًا إلا أنه يشهد للقائلين بزيادة الميم والنوّن .

وقد ذكرالرضيّ في تعقيبه على كلام ابن الحاجب أنّ كون منجنيق على مَنْفَعِيل مذهب المتقدمين ؛ لقولهم جَنَقونا . [39]

وقد ذكر ابن الحاجب وزنين آخرين تحتملهما (مَنْجنيق) إضافة إلى الوزنين السابقين فقال : " وأمّا (منجنيق) فإن اعْتُدّ يجَنَقُونا فـ (مَنْفَعِيل) ، وإلا فإن اعْتُدّ بمجانيق فـ (فَنْعَليل) ، وإلا فإن اعْتُدّ بـ (سَلْسَبيل) – على الأكثر – فـ (فَعْلَلِيل) وإلا فـ (فَعْلَنِيل) ... "[40]

فقد أضاف فَعْلَليلًا و فَعْلَنِيلَا ، فالميم والنون أصلان وكذا النون الثانية على الأول ، وكذلك هما أصلان والنون الثانية زائدة .

وتعقبه الرضيّ بأن فَعْلَلِيلًا صحيحٌ لو لم يجمع منجنيق على مجانيق ، و فَعْلنيل نادرٌ لا يُعْتَدّ به ، واختار فَنْعليلًا كما مرّ في أول المسألة .

وبعد فالذي يظهر لي أنّ كون الميم والنون زائدتين مذهب صحيح ، مع صحة القول بفَنْعَلِيل ، أما القول بـ (فَنْعَليل) فقد قدّمت من كلام العلماء ما يكفي للاحتجاج له ، وأمّا (مَنْفَعِيل) فأُراه صحيحًا لأمور منها :

1- أنّه قد ثبت (جنقونا) من حكاية الفراء , وحكاية أبي زيد عن العرب ، وكذا ابن الأعرابي ، فلا سبيل إلى ردّه .

2 – أنّهم صرفوا منه الفعل والمصدر واسم الفاعل كما مر في أصل المسألة , والقول بأنه تخليط في الاشتقاق دعوى لا دليل عليها .

3 –أنّ الزيادتين قد وقعت في أول الاسم الذي لا يجري على فعله في (إنْقَحْل) و (إنْقَحْلَة) كما مرّ ، وهما عربيتان ، فوقوعها في أول ما ليس بعربيّ أولى .

4 – أنّ هذا المذهب معزوٌّ للمتقدمين ؛ على ما ذكر الرضيُّ في كلامه الذي سقته عنه آنفًا .

الخلاف في وزن (مَنْجَنون)

ذكر ابن يعيش أن لسيبويه فيه قولين :

أحدهما : أنّه على زنة (فَعْلَلُول) فالميم أصل ، والنون بعدها أصلية ، والنون الثانية لام ،فالكلمة رباعية, وكررت النون الثانية لتلحق بـ (عَضْرَفوط). (41)

والآخر : أنّه على (فَنْعَلُول) ، النون الأولى زائدة ,وإحدى النونين الأخريين زائدة ؛ إذ هي مكررة في موضع لام الفعل ، فيكون من ذوات الثلاثة .

وقد اختار ابن يعيش القول الأول ، وهو كونه على (فَعْلَلُول) وأيّد اختياره بثلاثة أمور :

الأول : أنّه لا يجوز أن تكون الميم زائدة والنون أصلية ؛ لعدم وجود(مَفْعَلُول) في كلامهم .

والثاني : أنّه لا يجوز أن تكون النون زائدة ؛ لقولهم في تكسيره (مَنَاجَين) كذلك تجمعه عامة العرب ، فثبوت النون في الجمع دليل على أصالتها ؛ إذ لو كانت زائدة لقيل (مَجَانين) .

والثالث: لا يجوز أن تكون الميم والنون زائدتين؛ إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا ما كان جاريًا على فعله ، ولم يرد في كلامهم (مَنْفَعُول). [42]

وابن يعيش في اختياره هذا موافق لابن جنيّ في المنصف . [43]

وبمثل قولهما قال ابن عصفور في الممتع، والرضيّ في شرح الشافية . [44]

وبه جزم الثمانيني ، وأبو حيّان في التكملة . [45]

قلتُ: ما ذكره ابن يعيش وغيره من الاحتجاج بأنه جُمع على (مناجين) في التكسير ، فثبوت النون يدل على أصالتها ليس على إطلاقه ، فأنت تقول في جمع المفعول مفاعيل وفي مقتول مقاتيل ، وفي مضروب مضاريب ، فالميم ثابتة ، كما ترى مع الاتفاق على زيادتها .

والعلماء إنما يذكرون هذا قياساً على (مجانيق) في جمع منجنيق ، فكما يدل سقوط النون في مجانيق على زيادتها ، فكذلك ثبوتها في (مناجين) دليل على أصالتها .

أما القول الثاني, وهو كونه على (فَنْعَلول) فلم أرَ من استظهره أو صحّحه من الصرفيين ، غير أنّ الفيومي والفيروز آبادي ذكرا منجنونًا في (مَجَن) في معجميهما[46] ، وهذا يدل على أنه - عندهما- فَنْعَلُولٌ من (مَجَنَ) .

أمّا أيّ النونين الأخيرين زائد؟ فقد ذكر الرضيّ أنّ الزائد منهما هو الثاني ؛ كما هو مذهبه في الزائد من المكرّرين ، واعتل لذلك بأنه لو كان الأول زائدًا لجاز في جمعه : (مناجن) و (مناجين) بالتعويض من المحذوف وترك التعويض؛ كما في سفارج وسفاريج . [47]

وتعقبه محققو شرح الشافية بأن (مَنَاجين) لا يقطع بالدلالة على زيادة الأولى أو الثانية منهما ، فعلى افتراض أن الأولى زائدة فجمعه مناجين بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء ؛ لأنها مدّ قبل الآخر الأصلي ، ويجوز إن جعلت الثانية زائدة أن تقول (مناجين) فتحذف النون الأخيرة والواو قبلها ، وتعوض عن المحذوف ياءً قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن الياء في الوجه الأول واجبة ، وهي منقلبة عن الواو ، وعلى الوجه الثاني جائزة ؛ إذ هي زائدة للعوض .

وهذا يدل على أن التزامهم(مناجين) لا يقطع بأحد الوجهين، بل هو مرجّح ويدلّ على خلاف ما استظهر الرضي من كون الثانية هي الزائدة [48].

وهو كما قالوا ؛ إذ الواو واجبة على الوجه الأول ، كما ترى وهو خلاف ما استظهر الرضيّ .

هذا وقد ذكر أبو حيّان[49] وجهًا ثالثًا في وزن (مَنْجَنون) وهو أنه منفعولٌ من (جنّ) غير أنه لم يعزُه إلى أحد ، وأظنّه يشير إلى صنيع الجوهري في الصّحاح ؛ إذ ذكر منجنونًا في (جَنن) ، وقد تعقبه ابن برّي بأنّ حقّه أن يذكر في (منجن) , ذكر ذلك ابن منظور في اللسان[50], وقد مرّ بنا أنّ

منفعولًا ليس في كلامهم .

والذي يظهر لي صحة ما اختاره ابن يعيش ؛ لما ذكره من الاحتجاج ؛ ولعدم الدليل على زيادة النون الأولى ؛ ولأن الأَوْلَى الحكم بأصالة الحرف مالم يمنع منه مانع ، على ما ذكر الرضيّ في شرح الشافية. [51]

الهاء بين الأصالة والزيادة في (هِرْكَولة) ونحوها

ذكر ابن يعيش أن (هِرْكَوْلة) تعني المرأة الجسيمة ، وذهب الخليل - فيما حكاه الأخفش الأوسط – إلى أن الهاء زائدة ، ووزنها (هِفْعَوْلة) ؛ لاشتقاقه من الرَّكْل ، وهو الرفس بالرّجل الواحدة .

قال ابن يعيش : ومثلُه في زيادة الهاء في أوّله : (هِجْرَعُ) وهو الرجل الطويل الأحمق ؛ كأنه مأخوذ من (الجَرَع) وهو المكان السّهل المنقاد ، وكذلك (هِبْلَع) للرجل الأكول ؛ مأخوذ من البلع .

قال : " والذي عليه أكثر الناس القولُ : إنّ هذه الهاء أصلٌ في ذلك كُلّه ؛ لقلة زيادتها أوّلًا ، وما ذهب إليه الخليل سديدٌ ؛ لأنّه إذا شَهِد الاشتقاق بشيء عُمِل به ولا التفات إلى قلته أو عدم نظيره ... "

غير أنه عاد فذكر حكاية ثعلب أنّهم قالوا : " هذا أهْجَرُ من هذا ، أي أطول منه ، ثم قال : وهذا ثَبَتٌ في كون الهاء هنا أصلًا في (هِجْرَع) وكذلك الباقي ؛ لأنها من باب واحد. [52]

هذا ما ذكره ابن يعيش ، وفيه تردّد بين كون الهاء زائدة أو أصلية ، إلا أنّه قد صوّب قول الخليل في (هِرْكَوْلة) ؛ لدلالة الاشتقاق على ما ذكر .

والحقّ أنّ قول الخيل في (هِرْكَوْلة) فيما حكاه أبو الحسن ؛ أما (هِجْرع) و (هِبْلَع) فالقول بزيادتها منسوب لأبي الحسن ، وليس من قول الخليل ؛ كما تُوهم عبارة ابن يعيش- رحمه الله- .

وممن نصّ على هذا ابن جني في سرّ الصناعة ، وابن الحاجب ، وأبو حيّان ، والشاطبيّ . (53)

وقد عزا ابن عصفور القول بزيادة الهاء في هذه الكلمات الثلاث إلى أبي الحسن . (54)

وما ذكره ابن يعيش من صحّة قول الخليل ، واعتلاله بدلالة الاشتقاق هو قول ابن جني؛ إذ يقول بعد أن ذكر أن أكثر الناس على أن الهاء أصل :

" ولست أرى بما ذهبَ إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا ؛ ألا ترى أنّ الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضى به ، ولا يُلتفت إلى خلاف ولا وفاق ؛ فإنّ سبيلك إذا صحّت الدلالة أن تتعجب من عُدول من عَدل عن القول بها ، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضدّ مذهبه ... ولعمري إنّ كثرة النظير مما يُؤْنِسُ ، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقِسْهُ "(55)، وبمثل قوله قال الرضيّ في شرح الشافية.(56)

أمّا ابن عصفور فقد صحّح زيادة الهاء في(هِبْلَع) ؛ لوضوح اشتقاقه من البلع ، وردّ زيادتها في (هِجْرعَ) و (هِرْكَوْلة) ؛ لعدم وضوح الاشتقاق في (هِجْرَع) وقوّى قوله بحكاية ثعلب : (هذا أهجرُ من هذا) ؛ لاحتمال أن يكون من لفظ(هِجْرَع) وحذفت لامه الثانية ، وفيه دلالة واضحة على أصالة الهاء .

أمّا(الهِرْكَوْلة) فذكر أنّ أبا عبيدة حكى أنّها الضخمة الأوراك ،فالهاء أصيلة على هذا ؛إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء؛ فليس مأخوذًا من(ركل)، فينبغي أن يُجعل أصلًا ؛ لأنّه إذا ثبت أنّ الهاء أصلٌ عند من يجعلها بمعنى الضخمة الأوراك ؛ فينبغي أن يكون كذلكعلى معنى الركل ؛إذ قد ثبتت أصالتها في موضع . (57)

والذي يظهر لي أن قول ابن عصفور أقرب للصواب ؛ لما ذكر من بُعد الاشتقاق في (هِجْرَع) و (هِرْكَوْلة) ؛ ولما حكاه ابن برّي عن قُطْرب أنّ (الهَرْكلة) المشي الحسن(58) ؛ إذ الركل لا يناسب المشي الحسن عند النساء .

الخلاف في اشتقاق (لَبَّيْتُ بالحجّ)

ذكر ابن يعيش في اشتقاق (لَبَّيْتُ بالحجّ) ثلاثة مذاهب :

الأول : أنّه مشتقّ من (لَبَّبْتُ) على زنة (فَعَّلْتُ) من قولهم : ألبّ الرجل بالمكان إذا أقام به .

الثاني : أنّه مشتقّ من لفظ (لبَّيْك) ؛ فالياء في (لبَّيْتُ) هي الياء في (لبَّيْك) نفسها .

الثالث : قول يونس : إن أصلها (لَبْبَبَ) على (فَعْلَل) ، ولا يحمله على (فَعّل) كـ (بَقَّمٍ) و (خَضّمٍ) [59] ؛ لقلته في الأسماء، ثمّ أبدل من الباء الثالثة ياءً ؛ للتضعيف ،فصار (لَبّيَ), وأُبدل من الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها, فصار(لَبّى),ثم قلبت الألف ياء مع كاف الضمير ؛ كما تقلب في (لَدَى) و (كِلا) .

وقد اختار ابن يعيش القول الثاني وصحّحه ، وعزاه للمحققين ؛ واحتج له بأنّه مأخوذ من (لبَّيْك) ، فهو مِثْلُ (سبْحَلَ) من سبحان الله ، و (هَيْلَلَ) من : لا إله إلا الله .

وردّ قول يونس ووصفه بالضّعْف ؛ " لأنه لو كان مثل (لَدَى) و (كِلا) لثبتت مع الظاهر، وانقلبت مع المضمر، فلمّا كانت ياء مع الظاهر والمضمر دلّ على خلاف مذهبه " [60] .

أما القول الأول الذي ذكره ابن يعيش من دون عَزْوٍ ، فقد عزاه في اللسان إلى الخليل ؛ إذ يقول : " ... وحكى أبو عبيدة عن الخليل أنّ أصل التلبية الإقامة بالمكان ، يقال : أَلْبَبْتُ { قلبت } الباء الثانية إلى الياء استثقالًا ؛ كما قالوا تَظَنّيتُ ، وإنما أصلها تَظَنّنْتُ ..." [61]

وقال ابن منظور في (لبب) : " ...أصله لَبَّبْتُ : فَعَّلْتُ من ألبّ بالمكان ؛ فأبدلت الباء ياء ؛ لأجل التضعيف ، قال الخليل : هو من قولهم : دار فلانٍ تُلِبُداري ، أي : تُحاذيها ، أي : أنا مواجهك بما تُحِبّ إجابةً لك ... " [62]

وقد حكى هذا القول ابن جني وعزاه إلى بعضهم [63] ، وقال : " إنّ قول مَنْ قال : إنّ (لبّيْتُ بالحجّ) من قولنا : (ألَبّ بالمكان) إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه ؛ ألا ترى أن الباء في (لبَّيْك) عند يونس إنما هي بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في (لَبَّبَ) على تقدير قول يونس ... " [64].

وأمّا القول الثاني – وهو اختيار ابن يعيش – وعزاه إلى المحققين , فهو ظاهر كلام سيبويه[65] ، وجزم ابن جني في سر الصناعة بنسبته إلى سيبويه ؛ إذ يقول " فأما حقيقة (لبّيْتُ) عند أهل الصّنعة فليس أصل يائه باءً ، وإنما الياء في (لَبّيتُ) هي الياء في قولهم :(لبّيك وسعديك) اشتقوا من الصوت فِعْلًا ، فجمعوه

من حروفه وتعرف هذه الظاهرة بالنحت ؛ كما قالوا : من (سبحان الله) : (سبْحَلْتُ) ، ومن (لا إله إلا الله) (هَلَّلْتُ) ، ومن (لا حولَ ولا قُوّة إلاّ بالله) : حَوْلَقْتُ , وكذلك أيضًا اشتقوا (لَبّيْتُ) من لفظ (لَبَّيْك) ، وهذا على قول سيبويه ..."[66]

فوزن لبيّك على هذا القول (فَعْلَيْكَ) ؛ إذ الياء فيه للتثنية . [67]

وممّن قال بهذا القول الرضيّ ؛ إذ جعل (لبَّى يُلَبِّي)مشتقًّا من (لَبَّيْك) ؛ لأن معنى (لَبّى) : قال : لبَّيْكَ ، كما أن معنى (سَبّح) و (سَلّم) و (بَسْمَلَ) قال : سبحان الله ، و سلام عليك ، و بسم الله . [68]

وأمّا القول الثالث فهو قول يونس ، كما نصّ على ذلك ابن يعيش ، وهو عنده اسم مفرد ، قال سيبويه : " وزعم يونس أنّ لبَّيْك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ؛ كقولك : عليك " , واعترض عليه سيبويه بقول الشاعر : [69]

دعوتُ لما نابني مِسْوَرَافَلَبّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

قال : " فلو كان بمنزلة (على) لقال (فَلَبَّى يَدَي مَسْورٍ) ؛ لأنك تقول : عَلَى زيدٍ ، إذا أظهرت الاسم " [70] .

وهذا الاعتراض قريب ممّا ذكره ابن يعيش .

وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو عليّ الفارسي بأنّ ليونس أن يحتجّ بأنّ قوله: (فَلَبّيْ يَدَيْ) قد جاء على لغة من قال في الوصل: هذه أَفْعَيْ عظيمة ، وهذه عَصَيْ طويلة ، يريد: أَفْعَى, وعَصَا ؛ كما حكاه سيبويه عن طيّىء ، وذكر أنّهم يقولونه في الوصل ؛ كما يقولونه في الوقف ، هكذا نقله عنه ابن جني في سر الصناعة ، ثم قال : هذا ليس عذرًا مقنعًا ، وإنما ذكره أبو عليّ للتأنيس ، واختار بعد ذلك مذهب سيبويه في (لَبّيْكَ). [71]

وقال ابن جني في تخريج قراءة الحسن لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُدْعَوْ كُلُّ أُناس ... ﴾[72] - بضم الياء وفتح العين - ؛ إنّها جاءت على لغة من أبدل الألف في الوصل واوًا ؛ نحو : أَفْعَوْ ، و حُبْلَوْ ؛ كما ذكر ذلك سيبويه ، وهو في الوقف ؛ إذ الوقف موضع تغيير، وهو محكيّ في الوصل عن حاله في الوقف , وذكر أن من العرب مَنْ يبدلها ياءً ، ثم قال : وبهذه اللغة يُحْتَجّ ليونس بأن الياء في البيت المُنْشَدْ ألف بمنزلة ألف (لدى) و (على). [73]

وقال البغداديّ بعد نقله كلام ابن جني هذا : " وعلى هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس "[74] .

وفي ما قاله أبو عليّ سؤالٌ عند البغدادي ؛ إذ كيف يحسن تقدير الوقف على المضاف دون المضاف إليه في (لَبَّيْ) ؟

وأجاب البغدادي بأنّ هذا قد ورد فيما أنشده أبو زيد :

*ضَخْمٌ نجاري طَيِّبٌ عُنْصِرِّيَ *

أراد : عُنْصِرِي ، فثقّل الراء؛ لنيّة الوقف, ثم أطلق ياء الإضافة بعد ذلك ، فإذا جاز هنا مع أن المضاف إليه مضمر, فجوازه مع المظهر أولى. (75)

قلتُ : ويمكن– أيضًا- أن يجاب عمّا اعترض به سيبويه على يونس بما ذكره ابن هشام في المغني من أنّ شرط مجرور (لَبَّيْ) و (سَعْدَي) و (حناني) – يعنى المضاف إليهما – أن يكون ضمير خطاب ، وشذّت إضافتها إلى ضمير المتكلم ، وضمير الغائب ، كما شذّت إضافتها إلى الاسم الظاهر ، وذكر البيت المستشهد به . (76)

وهذا الذي ذكره ابن هشام من أنّ إضافة (لَبَّيْ) إلى الظاهر شاذة ؛ كإضافتها إلى ضمير الغائب وافق فيه قول ابن مالك في التسهيل . (77)

وبهذا يسقط الاعتراض على يونس؛ إذ إضافة (لَبّيْ) إلى الظاهر شاذة ، ولعلّ يونس لا يرى جوازإضافتها إلى غير ضمير المخاطب ؛ كما هو مذهب ابن مالك ، وابن هشام .

غير أنّ أبا حيّان يرى عدم الشذوذ ، ويستدل بما استدل به سيبويه ، زاعمًا أن سيبويه ساقه مساق المنقاس المطرد . (78)

والذي يظهر لي صحة قول ابن مالك وابن هشام ؛ لعدم ورود السماع الذي يؤيّد ما قاله أبو حيّان ، على أنّ سيبويه لم يذكر سماع ذلك عن العرب ، وإنّما أورد كلامه وتمثيله ؛ للاحتجاج على يونس في أنّ (لَبَّى) ليست كـ(على) ونحو ذلك .

وفي المسألة قول آخر للبغداديّ في الخزانة ؛ إذ يرى أنّ التلبية من مادة معتلة غير مادة المضعّف ، ولهذا نظائر مثل : (صَرَّ) و (صَرَّى) ؛ لأن (لَبَّى) غير منحصر معناه في قول : (لبّيْك) ، بل تأتي بمعنى أقام ، ولازم ، مثل ألبّ بالمكان ، واستدل بما أنشده المفضل – في الفاخر – عن طفيل الغنوي(79) :

رَدَدْنَ حُصينًا من عَدِيٍّ ورَهْطِهوتَيْمٌ تُلَبِّي في العروجِ وتَحْلُبُ

أي : تُلازمها وتُقيم بها . (80)

والذي يظهر لي صحة ما اختاره ابن يعيش من أنّ (لبّيْت) مأخوذ من (لَبّيك)؛ كما هو مذهب سيبويه ومَنْ وافقه ؛ إذ المعنى عليه واضح تمام الوضوح، وهو غير واضح على القول الآخر ، وقد ظهر لي أنّ الجميع أجمعوا على اشتقاقه في الأصل من (ألب) أو (لَبّ) بالمكان إذا أقام به ولزمه, وقد نصّ على ذلك سيبويه ؛ إذ يقول : - في باب ذكر معنى لَبَّيْك وسَعْدَيْك ، وما اشْتُقّا منه –" حدّثنا أبو الخطّاب أنّه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يُفارقه ، ولا يُقلع عنه ، قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا ... " [81] .

وقال المبرّد : " فأما تأويل قولهم : (لَبّيك) فإنما يُقال : أَلَبَّ فلانٌ على الأمر : إذا لزمه و دام عليه,فمعناه: مداومة على إجابتك ... " [82] .

وما أظنّ الخلاف وقع إلاّ في كون (لبَّيْك) مثنى أو مفردًا ، وهذا يدل عليه سياقسيبويه في مناقشة المسألة .

وعلى هذا يكون اشتقاق (لبّيك) مما اتُّفق عليه ، وإنما وقع الخلاف في (لَبَّيْت) فقال سيبويه هي مأخوذة من (لبّيك) ، وقال يونس من (لَبَبْت) والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لما ذكرته آنفًا ، والله تعالى أعلم !

أما كون (لبَّيْكَ) مفردًا أو مثنىّ ، فالذي يظهر لي أنّ كونه مثنى أصَحّ ، لأمرين :

أحدهما : أنَّه قد سُمع في إفراده (لَبِّ) مبنيًا على الكسر ؛ مثل : (أَمْسِ) و (غَاقِ) ؛ حكى ذلك الخليل عليه رحمة الله . [83]

والآخر : التكلّف الظاهر في قول يونس ؛ كما مرّ في صدر المسألة ، أما اعتراض سيبويه عليه فمدفوع بما تقدّم ذكره في مناقشة قول يونس .

الخلاف في أصل (يَتَسَنَّهْ) ووزنه

ذكر ابن يعيش في هذه المسألة قولين :

أحدهما : عن أبي عمرو أنّ أصل (يَتَسَنَّهْ) في قوله تعالى :﴿ لم يَتَسَنَّهْ ﴾[84] ، يتَسنّن، أي يتغيّر ، وهو كقوله تعالى :﴿ مِنْ حَمَإٍ مسنون ﴾[85] ، أي : متغيّر ، فأُبدل من النّون الأخيرة ياء؛ للتضعيف، ثم قلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للجزم , ودخلت الهاء لبيان الحركة .

والآخر : أنّ (يَتَسَنَّهْ) من معنى السَّنة ولفظها؛ إذ المعنى أنّه لم تَغَيّره السِّنون بمرورها ، والهاء أصلية ، ووزنه : (يَتَفَعَّل) / على قول من قال : سانَهْتُه ، ومن قال : سَنَةٌ سَنْواءُ ، فالهاء للسكت ، وهذا هو القول المختار عند ابن يعيش . [86]

أما القول الأول فهو معزوّ إلى أبي عمرو الشيباني في إبدال ابن السّكّيت [87] ، و كذا عزاه في اللسان ؛ إذ يقول : " وقال أبو عمرو الشيباني هو من قولهم : (حَمَإٍ مسنون) فأبدلوا من (يَتَسنّن)؛ كما قالوا : تَظنّيْتُ ، وقَصّيْتُ أظفاري " [88] .

غير أنّ ابن جني عزاه إلى أبي عمرو ابن العلاء ، قال : " قرأت على أبي عليّ بإسناده عن أبي عبيدة : قال : سمعتُ أبا عمرو ابن العلاء يقول : (لَمْ يَتَسَنّ) : لم يتغيّر ، وهو من قوله تعالى : " من حمإٍ مسنون " ؛ أي: متغيّر ، فقلت له – يعني أبا عليّ - : (لم يَتَسَنّ) من ذوات الياء ، و (مَسْنُون) من ذوات التضعيف ، فقال : هو مثل (تظنّيت) ، وهو من الظّنّ ، وأصله على هذا القول : لم يَتَسَنّ ، ثم قلبت النون الآخرة ياء؛ هربًا من التضعيف ، فصار : (يَتَسَنَّيُ) ثم أبدلت الياء ألفًا ، فصار (يَتَسَنّى) ثم حذفت الألف للجزم فصار : (لم يَتَسَنَّ). [89]

ومن هذا النصّ يظهر أن أبا عليّ الفارسيّ ، وابن جني لا يريان بأسًا بقول أبي عمرو ؛ بل احتجّا له وصَوّباه ، وهما بهذا القول مخالفان لاختيار ابن يعيش .

وجزم ابن عصفور بهذا القول ، وبه اكتفى ؛ إذ لم يذكر غيره ، كما هي عادته في ذكر الأقوال وتعقّبها . [90]

وهذا القول غير مرض عند الزجاج؛ إذ يرى أنّ (يَتَسَنَّهْ) ليس مثل قوله تعالى : " من حمإٍ مسنون "، فالمسنون عنده هو المصبوب على سُنّة الطريق . [91]

وليس ما ذكره بلازم في (مسنون) فقد ذكر جماعة من المفسرين ، أنّ معناه المُنْتِن أي : المتغير. [92]

ووزن (يَتَسَنَّهْ) على هذا القول : (يَتَفَعَّهْ)؛ كما هو واضح في تحليل هذا القول .

أما القول الثاني : الذي اختاره ابن يعيش وصوّبه فهو اختيار الفراء ؛ إذ يقول بعد ذكر الأوجه المحتملة : " ونرى أنّ معناه مأخوذ من السَّنة, أي : لم تُغيّره السِّنون ، والله أعلم " ! [93] .

وهذا الوجه ذكره جماعة من المفسرين, والمعربين مع غيرهمن الأقوال المحتملة , دون ترجيحه على غيره [94] .

والهاء على هذا القول أصل فهي لام الكلمة ؛ كما ذكر ابن يعيش ، فـ (يَتَسَنَّهْ) يَتَفَعّل ، وهذا على القول بأن أصل السنة (سَنْهة) وقد عزا السمين الحلبيّ هذه اللغة إلى الحجازيين [95] .

وأمّا من جعل أصل السّنة (سَنْوَة) فلامها المحذوفة واو – وهو اختيار السمين – بدليل تصغيرها على (سُنَيّة) وجمعها على سنوات, فالهاء زائدة للسّكْت ، وأصله (يتسنّى) فحذفت الألف للجزم [96] ووزنه (يَتَفَعَّهْ) .

هذا وقد جوّز الفراء أن يكون (يَتَسَنَّهْ) مأخوذاً من السنة على أن أصلها (سَنَنَة) ؛ بدليل تصغيرهم السّنة على (سُنَيَنَة) [97] .

وهذا مردود لقلته ؛ كما ذكر ذلك الفراء بعد أن جعله جائزًا .

وذكر السمين الحلبي أنّه حُكي عن النقّاش أنّه مأخوذ من أسِنَ الماء ، إذا تغيّر ، وردّه النحويون بأنّه وإن كان صحيحًا معنى فهو فاسد اشتقاقًا ؛ إذ لو كان كذلك لقيل يتأسّن [98] .

ثم أجاب السمين عن اعتراض النحويين بأنه يمكن أن يكون في الكلمة قلب مكانيّ , فأخرت فاؤها – وهي الهمزة – إلى موضع لامها فصارت : (يَتَسَنَّأ) بالهمزة آخرًا , ثم أبدلت الهمزة ألفًا , كما قالوا في (قرأ) و (استهزأ) : قرا واستهزا ، ثم حذفت الألف للجزم [99] .

قلت : وهذا الجواب و إن كان متوجّهًا على القواعد الصرفية ، إلّا أن فيه تكلفًا لا يخفى .

وقد نقل صاحب الغريبين عن ابن عرفة أنّ (يَتَسَنَّهْ) مأخوذ من قولهم ، سَنِه الطعام ، إذا تغيّر [100] .

فهذا وجه آخر في هذه المسألة ، وهو غير بعيد عن القول بأنّه من السنة على القول بأنّ لامها هاء ، فهي سَنْهَة ؛ لتوافقهما في الاشتقاق من (سَنَهَ) .

فهذه الأوجه محتملة ، ويصح أن يحمل عليها (يَتَسَنّهْ),إلا ما ذكرته من تجويز الفراء –في غير المختار– وما حُكي عن النّقاش آنفًا ، غير أنّ أصوبها – في نظري – هو ما ذكره صاحب الغريبين عن ابن عرفة ، وذلك لأمور منها :

- أنّ المعنى عليه واضح تمام الوضوح؛ إذ معنى يتسنه : يتغير ، وهو لا يتأتّى على غيره إلا بتأويل .
- أنّ هذا الوجه لا يحتاج إلى شيء من الأمور التي ذُكرت ، من قلب ، وحذف , وتغيير .
- أنّ ابن منظور قال في اللسان :" سَنِهَ الطعامُ والشرابُ سَنَهًا ، وتَسَنَّهَ : تَغَيّر ، وعليه وجّه بعضهم قوله تعالى :" فانظر إلى طعامك وشرابك لم

يَتَسَنَّهْ " ، والتّسَنُّهْ:التّكرُّج الذي يقع على الخبز والشّراب وغيره ، تقول منه : خُبْزٌ مُتَسَنّهٌ " [101] .

وهذا يعضد هذا القول ويقويه ، ويشهد لصحة اشتقاقه ، دون تكلّف ، والله تعالى أعلم !

الخلاف في همزة صفراء , وصحراء, ونحوهما

ذكر ابن يعيش في همزة صحراء , وصفراء, وعُشَراء ثلاثة مذاهب:[102]

أحدها: أنّهذه الهمزة هي ألف التأنيث, كالتي في (حُبلى) و(بُشرى) جاءت بعد ألف مدّ زائدة, فالتقى ألفان زائدتان, فلم يجدوا بُدًّا من حذف إحداهما أو تحريكها, فلم يَجُزْ حذف الأولى ؛ لزوال المدّ, والكلمة مبنية عليه, ولم يحذفوا الثانية؛ لزوال علامة التأنيث, وحذف الثانية أقبح من الأوّل, فلم يبقَ إلاّ تحريك إحداهما, فلم يحرّك حرف المدّ؛ لأنّ حرف المدّ إذا حُرّك فارق المدّ, فوجب تحريك الثانية, فانقلبت همزة, فقيل : حمراء, وصفراء, وصحراء.

والثاني: أنّ الألف الأولى في هذه الكلمات للتأنيث, والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أَفْعَل) نحو: أصفر وصفراء, ومؤنث(فَعْلان), نحو: سَكْران وسَكْرى.

والثالث: أنّ الألفين معًا للتأنيث .

واختار ابن يعيش المذهب الأول , وقال: " هذا مذهب سيبويه, وعليه المُعوّل"[103] , وعلّل اختياره هذا بأنّ العرب" لمّا جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمع ألبَتّة, ولم يحقّقوها, وذلك قولهم في جمع صحراء, وصَلفاء: (صَحاريُّ) و(صَلافيُّ) , ولم يرد عنهم إظهار الهمزة في شيء من ذلك...ولو كانت الهمزة فيهنّ أصلًا غير مبدلة لجاءت في الجمع, كما قالوا: كوكب دُرّيء, وكواكب دَراريء, ورجل قُرّاء ورجال قَراريء, فجاءوا بالهمزة في الجمع لمّا كانت أصلًا"[104].

قال: وإنّما قلبت الهمزة في الجمع هنا ؛ لأنّها منقلبة عن ألف التأنيث؛ لاجتماعها مع الألف الأولى, فإذا جُمعت انقلبت الألف الأولى ياءً؛ لانكسار ما قبلها ,كما انقلبت ألف قِرطاس في قراطيس , فلمّا انقلبت الألف ياء عادت الهمزة إلى أصلها , وهو الألف؛ لزوال سبب قلبها همزة, ثُمّ قلبت ألف التأنيث ياء؛ لمجاورتها للياء, التي هي بدل من ألف المدّ قبلها , ثُمّ أُدغمتا فقيل: صَحاريّ, وأورد قول الشاعر[105]

لقد أَغدو على أشْقَـرَ يغتال الصّحارِيّا [106]

قلت : ما ذكره ابن يعيش، واستدل له بقول الشاعر هو الأصل , ووروده مشدّدًا خاص بالشعر, أمّا جمع صحراء فهو:صَحارَى وصحاري وصحراوات , قال ابن منظور في اللسان :" وأصل الصّحاري: صَحاريُّ- بالتشديد- وقد جاء ذلك في الشعر " [107]

ولو استدلّ ابن يعيش بأنّ جمع صحراء لم يرد مهموزًا لكان كافيًا, غير أنّه تبع في ذلك ابن جني في سر الصناعة, فهو كثير الأخذ عنه في هذه المسألة وفي غيرها.[108]

قال صاحب المقاصد الشافية – وهو يستدل على أنّ الهمزة مبدلة من الألف- " ...لو كانت الهمزة هي العلامة حقيقة لثبتت في الجمع إذا قلت في صحراء صحاري, فكنت تقول : صَحارِئُ, وهذا لا تقوله العرب, وإنّما قالوه بالياء, فصارت في الجمع ياء, فدلّ على أنها غير أصلية " [109]

وهذا واضح, وأقرب مأخذًا ممّا احتج به ابن يعيش وغيره .

وهذا الذي اختاره ابن يعيش هو قول سيبويه [110], وهو قول جماعة من العلماء, منهم الفارسيّ, وابن جنّي, والثمانيني ,وابن الحاجب, وابن عصفور.[111]

وزاد ابن جنّي , وتبعه ابن عصفور في الاحتجاج لهذا القول بأنّ الألف قد جاءت للتأنيث في نحو : حُبْلى وسَكْرى, والهمزة لم تجئ له, ومتى أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت, كان أولى من أن يُدّعى خلاف ذلك.[112]

أمّا القول الثاني الذي يَعُدّ الألف للتأنيث , والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) ومؤنث (فَعلان) فقد عزاه ابن يعيش لبعضهم , ووصفه بأنه واهٍ جدًّا؛ لأنّ علامة التأنيث لا تقع حشوًا, ومكانها الطرف.[113]

قلت : لم أقف على نسبة هذا القول , ولا على القول نفسه في مصادري التي رجعت إليها, وضعف هذا القول ظاهر , وهو مردود بما ذكره ابن يعيش.

وأمّا القول الثالث: وهو أنّ الألفين معًا للتأنيث فقد ردّه ابن يعيش وضعّفه؛ لعدم النظير؛ إذ لا يُعلم علامة تأنيث على حرفين, فيحمل هذا عليه, وزعم أنّ مَنْ أطلق عليهما ذلك , وسمّاها ألفي التأنيث تَسَمّحَ في العبارة وتَجَوّز.

ولم يعزُ ابن يعيش هذا القول إلى أحد ممّن سبقه, وهو معزوّ للأخفش[114], وبه قال الفراء؛ إذ جعل علامات المؤنث ثلاثًا, فذكر منها الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث , والمدة الزائدة مثل : الضّراء , والحمراء, والياء – يعني الألف المقصورة- في مثل : حُبلى وسَكرى .[115]

وممن قال بهذا القول –أيضًا-أبو حاتم السجستانيّ, وأبوالقاسم الزجاجيّ, وابن التستري , وابن فارس, وابن بابشاذ.[116]

فهذه أقوال ثلاثة, ثانيها غير مذكور إلاّ عند ابن يعيش , ولم أقف عليه عند غيره, وقد سبق أنّه غير معزوّ إلى أحد بعينه .

والذي يظهر لي أنّ اختيار ابن يعيش في هذه المسألة سديدٌ؛ لما اعتلّ به من علل, غير أنّ القول الثالث, وهو أنّ الهمزة زيدت للتأنيث من أوّل وهلة قولٌ حقيق بالقَبول – أيضًا – وينبغي ألاّ يُلام قائلُه؛ وذلك لعدة أمور منها:

- كثرة القائلين به, ولا سيما في كتب المذكّر والمؤنث.
- أنّ الجمع الذي ذُكر في جمع صحراء على صحاريّ – بالتشديد- أصلٌ مهجور, وروده محصور على الشعر ,كما أشرت إليه في مناقشة المسألة.
- أنّ هذا القول أمره ظاهر, فليس فيه التكلُّف الذي في القول المختار عند ابن يعيش, ولا شكّ أنّ القول الثالث أقرب إلى التيسير على الشادين , والمبتدئين في تعلم هذا العلم , والله تعالى أعلم.

الجمع بين إعلال العين واللام في كلمة واحدة

ذكر ابن يعيش –رحمه الله – أنّه قد اجتمع في (ماءٍ) و(شاءٍ) إعلالان : قلب العين ألفًا, وإعلال اللام بقلبها همزة , و ذكر في هذه المسألة مذهبين:

أحدهما: مذهب المازنيّ, وهو أنّ هذا من الشاذّ الذي لا يقاس عليه.

والآخر: مذهب الجُرجانيّ أنّ الإعلال في هاتين الكلمتين ليس محظورًا, والمحظور الجمع بين إعلالين في أحرف المدّ واللين ؛ لكثرة اعتلالهنّ , وتغيرهنّ, وأمّا الهاء والهمزة فحرفان صحيحان أُبدل أحدهما من الآخر على قلّة وندرة , فلا يُعَدّ إعلالهما إعلالًا.

وصحّح ابن يعيش مذهب المازنيّ ؛ لما في ذلك من إجحاف بالكلمة بلحاق التغيير لعينها ولامها [117].

ما ذكره ابن يعيش من عدم توالي إعلالين هو مذهب عامّة الصرفيين , غير أن الرضيَّ اعترضعلى إطلاق هذا القول فقال: " وقولهم لا يُجمعبين إعلالين في كلمة واحدة , فيه نظرٌ؛ لأنّهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة "[118]

وذكر أمثلة من مسائل التمرين ممّا فيه إعلالان أو أكثر, وذكر بناء (فَيْعَل) من حَويتُ على: (حَيٍّ) , ثمّ قال : وغير ذلك ممّا يكثر تعداده, غير أنّ هذا القول ممكن في الثلاثي؛ لأنّه لخفّته لا يحتمل ذلك , ووصف إعلال (ماء) و(شاء) بالقلّة.[119]

وفي كلام أبي عليّ الفارسيّ- فيما نقله عنه ابن جنّي – ما يدلّ على جواز اجتماع إعلال العين واللام ؛ إذ سأله بعض حاضري المجلس ممّن يقرأ عليه فقال: " أفيجمع على الكلمة إعلال العين واللام؟ فقال: قد جاء من ذلك أحرف صالحة, فيكون هذا منها, ومحمولًا عليها " [120]

وقد ذكر ابن جنّي بعد هذا الكلام كلمات أُعِلّت فيها العين واللام ,ومنها : (ماء) و(شاء) وأنشد قول الشاعر[122]

مَنْ رَا مثل معدانَ بن يحيى إذ اما النِّسْعُ طالَ على المَطِيَّهْ

وذكر أنّ أصل (رَا) : (رَأَى) فأبدل الهمزة ياء ، كما في نحو:(سَايَلْتُ) و (قَرَيْتُ) و (أَخْطَيتُ) في : (سَاءَلْتُ) و (قرأتُ) و (أَخْطَأْتُ) ثم أبدل الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف المنقلبة عن الياء – وهي لام الفعل- لالتقائها ساكنة مع الألف التي هي عين الفعل. [123]

ونقل عن أبي علي أَنَّ الشاعر أراد (رَأَى) وحذف الهمزة ؛ كما حذفها في (أريْتُ) ونحوه ، وقد وقع في الكلمة على هذا القول إعلالان : حذف الهمزة ، وقلب الياء ألفًا ، وهما إعلالان متواليان .[123]

وذكر ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : (جَايَجي) وفيه إبدال الياء – وهي عين الفعل – ألفًا ، وحذف الهمزة تخفيفًا ، فأعلت العين واللام ، ومثله أيضًا حكايته : (سَايَسُو). [124]

ومنها قولهمفي النكاح : (الباءُ) – عن ابن جني – ؛ إذ أجاز أن تكون همزته مبدلة من الهاء التي تظهر في الباه . [125]

وفي كلام ابن جني ما يوحي بأنّ هذا الأمر كثير ، غير أنّه اكتفى بذكر أمثلة لما اجتمع فيه إعلال العين واللام . [126]

ومما اجتمع فيه إعلال العين واللام اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام ، نحو(نَاءَ) و (سَاءَ) و (شَاءَ) و(جَاءَ) فإن اسم الفاعل من هذه الأفعال:(نَاءٍ) و (سَاءٍ) و (شَاءٍ) و(جَاءٍ) فتهمز العين ؛ كما في(بائعٍ) و (قائلٍ) فتجتمع فيه همزتان ، هذه الهمزة التي هي بَدَلٌ ، والهمزة التي هي لام الفعل ، فَأُبدل من الثانية ياءً ؛ للكسرة قبلها ، ثم تحذف الياء ، وتعل إعلال (

قَاضٍ) ووزنه (فاعٍ) بحذف اللام , فقد اجتمع فيه إعلال العين بقلبها همزة و إعلال اللام بحذفها ، وهذا على مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الخليل إلى أنّ في الكلمة قلبًا مكانيًا ، قدمت فيه اللام – الهمزة – إلى موضع العين, ثم أعلت إعلال قاضٍ , فليس فيها إلا حذف العين ، ووزنها عنده (فالٍ) .[127]

وقد اختار أبو عليّ الفارسي مذهب الخليل في – البَصْريات – وجعله في التكملة أقيس ؛ لعدم اجتماع إعلالين في كلمة . [128]

وتعقبه ابن جني بقوله : " ويقال لأبي عليّ : إن الذي قال : (شاءٍ) قد قدّم اللام ، وقلب العين ياءً ، و أصله (شائِؤٌ) ، فهذا – أيضًا – إعلالان ، والقولان متقاربان ؛ إلا أن هذا لا يلزم أبا عليّ في (جِئْتُ) ونحوه من ذوات الياء " [129]

والذي يظهر لي- في هذه المسألة- أنّ قول الجمهور أرجح ؛ لأمرين :

أحدهما : أنّه قد وقع في قول الخليل تفريق بين ما كانت عينه واوًا, وما كانت عينه ياء ، والأصل أن يسير الباب على سَنَنٍ واحد .

والآخر : أنّ القلب المكاني بابه السّماع ، وهو قول عامّة النحويين ؛ إلا ما جاء عن الخليل في هذا الباب .

وبناء على هذا فإنّ الذي يظهر لي أنّ الجمع بين الإعلالين – أعني إعلال العين واللام – جائز ؛ لوروده في كلمات صالحة مسموعة عن العرب ، إضافة إلى أن القياس قد أدّى إليه كما في اسم الفاعل المذكور آنفًا .

وقد بقي لي تعقيب على قول ابن يعيش – رحمه الله – وذلك أنه ساوى بين (ماءٍ) و (شاءٍ) ، فأمّا (ماء) فهو على ما قال عينه واو, ولامه هاء ؛ بدليل جمعه على أمْواه وتصغيره على (مُوَيه) .

أما (شّاءٌ) ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنّ شاءً ليست جمعاً لـ (شاة) وإنما هي اسم جمع ، ولامها ياء أو واو ، وليست هاءً كلام شاة ، فهي ليست من لفظ الشاة ؛ إذ هي كامرأة و نسوة ، ونفر ، وهذا مذهب سيبويه ؛ إذ يقول : " وأمّا الشاءُ فإنّ العرب تقول فيه : (شُوَيّ) – يعني في التصغير – وفي شاة : (شُوَيْهَة) والقول فيه أنّ (شاءً) من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لاماتٍ ، و (شاةً) من بنات الواوات التي

تكون عينات ولامها هاء ... ، و إنما ذا كامرأة ونسْوَة ، والنّسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله : رجلٌ ونفر " [130]

وإلى هذا المذهب مال الفارسيّ في الحلبيات[131]، واختار في الشيرازيات [132]،أن تكون العين واواً واللام ياء ؛لأنّ باب(طَوَيْتُ) أكثر من باب(قُوّة) .

وهو في اختياره هذا موافق لسيبويه – أيضًا - ؛ إذ نصّ سيبويه على أن لام شاءٍ ياء . [133]

وثانيها : أنّ لام (شاء) هاء, وعينها واو ، - وهو ما ذكره ابن يعيش – وإلى هذا القول أشار ابن جني في سرّ الصناعة, فجعلها نظير (ماء) غير أنّ ابن جنّي ذكر المذهب الأول أيضًا . [134]

وممن ذكر هذا القول الثمانينيّ ؛ إذ يقول : " وقد قال قومٌ (شّاءٌ) أصلُه (شَوَهٌ) ؛ لقولهم : تَشوَّهْتُ شاةً ؛ إذا صدتَها ، فقلبوا من الواو ألفًا ، ومن الهاء همزة فقالوا : (شَاءٌ) "[135]، وقد ذكر مذهب سيبويه السابق دون نسبة بعد هذا النّصّ .

وقد سها محقق كتاب الثمانينيّ فعزا هذا المذهب إلى سيبويه ونقل كلام سيبويه في (شاة) والصحيح من مذهب سيبويه هو ما قدّمته في المذهب الأول . [136]

وثالثها : ما ذكره ابن جني نقلاً عن الفارسيّ – وقت القراءة عليه – من أن (شاءً) جمع شاة من غير لفظها ؛ لئلا يجتمع فيها قلب الواو ألفًا ، وقلب الهاء همزة . [137]

وقال ابن جني معترضًا :" ما تصنع بقولهم : (شَوِيّ) ألا تراه بغير همزٍ , ولو كانت الهمزة في (شاء) أصلية لوجب أن يقول (شَوِيءٌ) " [138]

فأجابه أبو عليّ بجوابين : [139]

أحدهما : أنّ (شاءً) من غير لفظ شويّ .

والآخر : أن تخفيفه مما أُجمع عليه ، فهو في التخفيف مثل : " النبيّ ، والبَرِيّة) .

وفي كلام أبي عليّ– في الشيرازيات- [140] ما يخالف ما ذكره ابن جني ، فقد ذكر أبو علي أن القول بأن الهمزة أصل غير منقلبة فيه شذوذ في موضعين :

أحدهما : أنه يلزم من جعل اللام همزة بأنّ (الشَّويّ) أُجمع على تخفيفهمثل البَرِيّة ، وهو قليل خارج عن القياس فلا يتعدى به موضعه .

والآخر : أنهم قالوا : (شَاوِيٌّ) وأجمعوا عليه, ولو كان الأصل الهمز ، لكان قياسه ألّا يقع الإجماع على الواو ؛ إذ يجوز فيما كان منقلبًا الأمران :

الهمز والقلب إلى واو ، نحو عطائي و عطاويّ .

وواضح أنّ هذا الكلام مناقض لما ذكره ابن جني ، فلعلّ أبا علي رجع عمّا ذكره ابن جنّي عنه أثناء القراءة ، وأثبت هذا في كتابه الشيرازيات ، ولم يطّلع عليه ابن جني .

وهو على كُلّ حال مذهب ضعيف ، لا يؤيده دليل واضح من السماع أوالقياس .

ومما تقدّم يتضح أن ابن يعيش اكتفى بذكر مذهب واحد اختاره، أو لم يقف إلا عليه، وإن كنت أرجح الاحتمال الأول؛ لسعة علم ابن يعيش– رحمه الله- .

والذي أميل اليه واختاره من هذه المذاهب مذهب سيبويه ؛ لقوة أدلته ، وقد وقع الجمع بين إعلال العين واللام على المذهبين الأول والثاني ، مما يدل على أنّ الجمع بينهما أمر جائز ، والعلم عند الله تعالى !

الخاتمة:

من النتائج التي توصّل إليها البحث ما يأتي :

- أنّ ابن يعيش – رحمه الله- كان ذا شخصية علمية واضحة ظهرت في مناقشاته لبعض المسائل, وترجيحه بين المذاهب, ولم يتعصب للمذهب البصري في جميع اختياراته, بل اختار مذهب الكوفيين في بعض المسائل.
- اعتمد ابن يعيش في اختياراته على السماع والقياس , مع تأثّر واضح بآراء سيبويه , وابن جني , الذي أكثر الأخذ عنه , فقد أورد كثيرًا مما ذكره ابن جني في كتابه (سرّ صناعة الإعراب) .
- ابن يعيش يميل إلى الإيجاز في بعض المسائل , غير أنّهذا الإيجاز لا يخل بعرض المسألة .
- ظهر لي صحة اختيار ابن يعيش في بعض المسائل , وقوة أدلته, كما في مسألة (منجنون) وكذا مسألة اشتقاق (لبيت بالحج) , وغيرهما ممّا تراه مبثوثا في دراسة المسائل .
- ظهر للباحث صحة الجمع بين إعلال العين واللام في كلمة واحدة ؛ لورود السماع به ؛ وموافقته للقياس على مذهب الجمهور في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام, على ما بينته في الدراسة .

الحواشي:

(1)ينظر:المنصف27/1,والتبصرة والتذكرة 784/2, ونزهة الطرف للميداني114/1, وشرح ابن الناظم /824,

(2)ينظر: الكتاب289/4,والمقتضب 67/1, والمنصف27/1,والمقاصد الشافية 286/8وما بعدها , والجُخدب : ضرب من الجنادب , ومن الجراد ضخم .

(3)ينظر: شرح الملوكي/26,27.

(4)الطُّحْلُب: خضرة تعلو الماء المزمن.

(5)القعدد: الجبان اللئيم القاعد.

(6)الدخلل: المُداخل المُباطن.

(7)شرح الملوكي/27.

(8)العُوطَط: الناقة لم تحمل سنين من غير عُقْر.

(9)المَهْدَد: اسم من أسماء النساء, والقَرْدَد: ما ارتفع من الأرض.

(10) ينظر: نزهة الطرف112/1, شرح ابن الناظم/824,وارتشاف الضرب /123وشرح الأشموني1754/4.

(11) شرح ابن الناظم/824.

(12) ينظر: شرح ابن الناظم/824,825.

(13) ينظر: شرح الشافية47/1.

(14) ينظر: ارتشاف الضرب/123.

(15) التسهيل/ 291, وينظر: المساعد15/4.

(16) نزهة الطرف لابن هشام / 107, وأوضح المسالك361/4.

(17) المقاصد الشافية287/8.

(18) المصدر السابق نفسه.

(19) شرح ابن الناظم/ 825.

(20) المصدر السابق نفسه.

(21) ينظر: المنصف27/1

(22) ينظر الممتع/67.

(23) ينظر: شرح التصريح442/4.

(24) ينظر: حاشية ياسين على التصريح443/4.

(25) ينظر المقاصد الشافية287/8.

(26) ينظر: شرح الملوكي/155,154, وينظر مذهب سيبويه في الكتاب309/4ورأي المازني في المنصف146/1.

(27) ينظر: المنصف147/1.

(28) ينظر: شرح التصيف/251-254.

(29) ينظر:الممتع1/ 254,251,249.

(30) ينظر:الكناش209,208/2.

(31) ينظر: ارتشاف الضرب/196.

(32) ينظر:المقتضب59/1,ودقائقالتصريف/357, والشيرازيات527/2,والتكملة /561, وشرح الشافية351/2-355.

(33) تنظر نسبته له في الارتشاف/196.

(34) المنصف147/1.

(35) المحكم150/6(جنق).

(36) لسان العرب(جنق).

(37) المصدر السابق(مجنق).

(38) ينظر: شرح التصريف للثمانيني /251,وشرح الشافية350/2.

(39) ينظر: شرح الشافية350/2.

(40) شرح الشافية344/2.

(41) العضرفوط : ذكر العظاء.

(42) ينظر: شرح الملوكي/156 ,157,وانظركلام سيبويه في الكتاب292/4, وقد جزم بالقول المختار في 309/4, والمنجنون :

الـدولاب التـي يسـتقى عليهـا, ويقـال : منجنـين, ينظـر : لسـان العرب(منجن).

(43) ينظر : المنصف145/1.

(44) ينظر: الممتع255/1 ,256, وشرح الشافية355/2.

(45) ينظر: شرح التصريف/ 254, والتكملة/ 562.

(46) ينظر: المصباح المنير (مجن), والقاموس المحيط (مجن) .

(47) ينظر: شرح الشافية354/2.

(48) ينظر: الحاشية رقم (3)من شرح الشافية 354/2 ,355.

(49) ينظر: ارتشاف الضرب/196.

(50) ينظر: لسان العرب (منجن).

(51) ينظر: شرح الشافية354/2.

(52) ينظـر: شـرح الملـوكي/204 ,205, وانظـر حكايـة ثعلـب فـي مجالسه/457.

(53) ينظـر: سـر الصـناعة/569, وشـرح الشـافية383/2, وارتشـاف الضرب/219والمقاصد الشافية471/8.

(54) ينظر: الممتع219/1.

(55) سر الصناعة /570, 571.

(56) ينظر: شرح الشافية358/2.

(57) ينظر: الممتع219/1, 220.

(58) ينظر: لسان العرب(هركل).

(59) البقّم: العندم , صبغ معروف, وخضّم : موضع.

(60) ينظر: شرح الملوكي/247, 248.

(61) لسان العرب (لبّى).

(62) المصدر السابق (لبب).

(63) ينظر: سر الصناعة/744.

(64) سر الصناعة/ 747, 748.

(65) ينظر: الكتاب354/1.

(66) سر الصناعة/744, 748.

(67) ينظر: خزانة الأدب95/2.

(68) ينظر: شرح الكافية295/1.

(69) البيت لرجل من بني أسد في شرح شواهد المغني910/2 , وبلا نسبة في الكتاب352/1 ,وشرح أبيات سيبويه344/1 .

(70) الكتاب352/1.

(71) ينظر: سر الصناعة/ 747.

(72) جزء من الآية (15) من سورة الإسراء, ونسبتها للحسن في المحتسب 22/2.

(73) ينظر: المحتسب22/2, 23.

(74) خزانة الأدب94/2.

(75) ينظر: خزانة الأدب94/2, 95.

(76) ينظر: مغني اللبيب578/2.

(77) ينظر: شرح التسهيل186/2.

(78) ينظر: التذييل والتكميل 178/7.

(79) ديوانه/ 47 , ولسان العرب (لبب).

(80) ينظر: خزانة الأدب97/2.

(81) الكتاب353/1.

(82) المقتضب225/3.

(83) ينظر قول الخليل في الكتاب 351/1.

(84) سورة البقرة , من الآية: 259.

(85) سورة الحجر, الآية :26.

(86) ينظر : شرح الملوكي/252, 253.

(87) ينظـر: الإبـدال/134, وعـزاه الهـروي فـي الغـريبين 943/3 إلـى الشيباني.

(88) لسان العرب(سنه).

(89) سر الصناعة / 758.

(90) ينظر: الممتع/ 373.

(91) ينظر: معاني القرآن وإعرابه343/1, 344.

(92) ينطر: تفسير الماوردي332/1 , والمحرر الوجيز349/1 , وتفسير الرازي31/7 , والجامع لأحكام القرآن 191/3 .

(93) معاني القرآن 172/1.

(94) ينظـر: إعـراب القـراءات السـبع لابـن خالويـه93/1 ومـا بعـدها , وغرائب التفسيرللكرماني227/1ومابعدها,وتفسير الرازي30/7, 31, وتفسير القرطبي190/3, 191, والدر المصون625, 626.

(95) ينظر الدر المصون625/1.

(96) المصدر السابق نفسه.

(97) ينظر: معاني القرآن172/1.

(98) ينظر: الدر المصون 625/1.

(99) المصدر السابق نفسه.

(100) الغريبين943/3.

(101) لسان العرب (سنه).

(102) ينظر:شرح الملوكي/ 267- 270.

(103) شرح الملوكي/268.

(104) المصدر السابق نفسه.

(105) البيـت للوليـد بـن يزيـد فـي ديوانـه /74 ,وسـر الصـناعة/86 ,والممتع في التصريف/330 .

(106) ينظر: شرح الملوكي/ 269, 270.

(107) لسان العرب (صحر).

(108) ينظر: سر الصناعة 83-86.

(109) المقاصد الشافية 346/6 .

(110) ينظر : الكتاب 213/3-215.

(111) ينظر -على الترتيب- : التكملة /333 , وسر الصناعة 84,85 , وشرح التصريف 321, والإيضاح في شرح المفصل 552/1, والممتع 329/1 , 330 .

(112) ينظر سر الصناعة 84 , والممتع 329 .

(113) ينظر شرح الملوكي 269 .

(114) ينظر : شرح ألفية ابن معطي /1239 , والمنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي 250/2 .

(115) ينظر : المذكر والمؤنث 51 .

(116) ينظر -على الترتيب- : المذكر والمؤنث للسجستاني 36 , والجمل/291 , والمذكر والمؤنث لابن التستري 47 , والمذكر والمؤنث لابن فارس 46 , ونسبته إلى ابن بابشاذ في المنهاج في شرح الجمل للعلوي 250/2 .

(117) ينظر شرح الملوكي /283 ومابعدها , وينظر قول المازني في المنصف 144/2 .

(118) شرح الشافية 93/3 .

(119) ينظر المصدر السابق 93/3 , 94 , وفيه أن (حَيّى على) فَيْعَلٌ من(حَويتُ) , وقال المحقق أصل (حيّى) : حَيْوى– كدحرج- فقلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها , وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت في الياء فصارت حيّى, كذا قال المحقق, والياء ساكنة ؛ كما ترى , فلا وجه لقلبها ألفًا, وليس فيها إلا اجتماع الواو والياء, وسَبْق إحداهما بالسكون , فقلبت -حينئذ - الواو ياء , ثُمّ أدغمت في الأخرى , وهذا سهو من المحقق – عفا الله عنه –والذي يظهر لي أنّ صحة عبارة الرضيّ: وكذا قولهم : (حَيٌّ) على فَيْعَل من حَوِيتُ, يريد البناء على هذا الوزن من حَوِيتُ, وليس المقصود حيّى كما أثبتها المحقق, والذي أوقعه في هذا مجيء (على) بعدها , فظنّ أنها حيّى على , وأتبع ذلك بأن الأصل حَيْوَى, ثمّ أجرى فيه الإعلال المتقدم ذكره,

وليست حيَّ على ,ولا حيّى علي واوية, كما معلوم لدى الصرفيين , وهذ الذي ذكره الرضيّ ذكره المازنيّ في التصريف, فقال: " وتقول في فَيْعَل من حَوِيتُ وقَوِيتُ حَيًّا , وقَيًّا, تقلب العين ياء؛ لأنّ قبلها ياء ساكنة, وتقلب اللام ألفًا ؛ لأنّ أ صلها التحريك, وقبلها فتحة" وقال ابن جني : أصلها: حَيْوَوٌ؛ لأنّها من مضاعف الواو؛ لقولك: الحُوّة,(المنصف 279/2) ؛ وبهذا يتضح أنّ في الكلمة إعلالين , أما ما ذكره المحقق فليس فيه إلا قلب الواو ياء, فقد وقع في تحريف كلام الرضيّ , وسها فذكر إعلالا غير صحيح.

(120) سر الصناعة/ 790 .

(121) البيت بلا نسبة في الحلبيات /47 – وفيه :(ابن ليلى) موضع (ابن يحيى)- , و سر الصناعة /791 , ولسان العرب (رأى) .

(122) ينظر : سر الصناعة / 790 , 791 .

(123) ينظر: سر الصناعة /792 , وهو بمعناه في المسائل الحلبيات للفارسي/47 .

(124) ينظر : سر الصناعة /792 .

(125) ينظر : المنصف 152/2 , وسر الصناعة /792 .

(126) ينظر : سر الصناعة /793 .

(127) ينظر : الكتاب 378/2 , والتكملة للفارسي /602, 603 , والمنصف 51/2 ومابعدها .

(128) ينظر : المسائل البصريات 252/1 والتكملة /603 .

(129) المنصف 2/ 53 , 54 .

(130) الكتاب 460/3 .

(131) ينظر : الحلبيات /41 .

(132) ينظر : الشيرازيات 2/ 550 .

(133) ينظر : الكتاب 460/3 .

(134) ينظر : سر الصناعة /790 .

(135) شرح التصريف / 334,335 .

(136) المصدر السابق , الحاشية رقم (4) صفحة 334 .

(137) ينظر : المنصف 145/2 , 146 .

(138) المنصف 146/2 .

(139) المصدر السابق نفسه .

(140) ينظر : المسائل الشيرازيات 550/2 فما بعدها .

المصادر والمراجع:

- الإبدال , لابن السكيت , تحقيق د. حسين محمد محمد شرف , 1398ه – 1978م , الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية , القاهرة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان الأندلسي , تحقيق د. رجب عثمان محمد,و د. رمضان عبد التواب, ط1, 1418هـ - 1998م , مكتبة الخانجي, القاهرة.
- إعراب القراءات السبع وعللها , لابن خالويه , تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين , ط 1, 1413ه- 1992م , مكتبة الخانجي ,القاهرة .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ابن هشام الأنصاري , تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , ط5 , 1399هـ - 1979م
- الإيضاح في شرح المفصل , لابن الحاجب , تحقيق د . موسى العليلي , 1402ه-1982 , بغداد .
- -التبصرة و التذكرة ، الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين ، ط1 ، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، 1402هـ - 1982م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, -الجزء السابع- تحقيق د. حسن هنداوي ,ط1 ,1429هـ-2008م , كنوز اشبيليا, الرياض .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, لابن مالك , تحقيق د. محمد كامل بركات, 1387ه- 1967م, دار الكتاب العربي , مصر.
- التفسير الكبير _ مفاتيح الغيب_ الرازي , ط1 , 1411هـ - 1990م , دار الكتب .
- التكملة, لأبي علي الفارسي, تحقيق د. كاظم بحر المرجان, ط2, عالم الكتب, بيروت, 1419هـ - 1991م .
- الجامع لأحكام القرآن ,للقرطبي , دار الكتب العلمية , بيروت , 1413هـ-1993م
- الجمل, لأبي القاسم الزجاجي, تحقيق د. علي توفيق الحمد, ط1 ,1404ه-1984م مؤسسة الرسالة, دار الأمل.

- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب , البغدادي , تحقيق عبد السلام هارون , ط2

1399ه- 1979م الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون , للسمين الحلبي, تحقيق علي محمد معوض وآخرين , ط1 , دار الكتب العلمية , بيروت , 1414هـ-1994م.
- دقائق التصريف , لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب , تحقيق د. حاتم صالح الضامن , ط 1, 1425ه- 2004م , دار البشائر , دمشق .
- ديوان طفيل الغنوي , تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد , ط 1 , 1388ه-1968م , دار الكتاب الجديد , بيروت.
- ديوان الوليد بن يزيد, جمع وتحقيق ف . فابريلي , ط 3 , 1387ه-1967م , دار الكتاب الجديد, بيروت.
- سر صناعة الإعراب, لابن جني, تحقيق د. حسن هنداوي, ط1, 1405هـ - 1985م, دار القلم, دمشق .
- شرح أبيات سيبويه , لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي , تحقيق د . محمد الريح هاشم, ط 1 , 1416ه- 1996م, دار الجيل , بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك,علي بن محمد الأشموني,مع حاشية الصبان,1429ه – 2009م , دار الفكر , بيروت.
- شرح ألفية ابن مالك,ابنالناظم,تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد,دار الجيل, بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي , لابن القواس ,تحقيق د . علي موسى الشوملي , ط1 , 1405ه-1985م , مطبعة الفرزدق , الرياض .
- شرح التسهيل , ابن مالك , تحقيق د .عبد الرحمن السيد , و د. محمد بدوي المختون , ط1, 1410هـ - 1990م, هجر للطباعة و النشر .
- شرح التصريح على التوضيح , الشيخ خالد الأزهري ,ومعه حاشية ياسين العليمي, على التصريح, تحقيق أحمد السيد سيد أحمد, دار التوفيقية , القاهرة .

- شرح التصريف للثمانيني, تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي, ط1, 1419هـ 1999م, مكتبة الرشد, الرياض.
- شرح شافية ابن الحاجب, للرضي, تحقيق محمد نور الحسن وآخرين, 1395هـ - 1975م, دار الفكر العربي, لبنان .
- شرح شواهد المغني , لجلال الدين السيوطي , دار مكتبة الحياة , بيروت .
- شرح كافية ابن الحاجب , للرضيّ , تحقيق د . إميل بديع يعقوب , ط 1 , دار الكتب العلمية , بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف, لابن يعيش, تحقيق د.فخر الدين قباوة, ط1, 1393هـ - 1973م, المكتبة العربية , حلب .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل, الكرماني, تحقيق د. شمران سركال العجلي,ط1, 1408هـ-1988م,دار القبلة للثقافة الإسلامية,جدة,ومؤسسة علوم القرآن,بيروت.
- الغريبين في القرآن والحديث , لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي , تحقيق أحمد فريد المزيدي , ط1, 1419ه-1999م , المكتبة العصرية , صيدا – بيروت .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد,المنتجب الهمداني, تحقيق د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر,ط1, 1411هـ-1991م,دار الثقافة,الدوحة.
- القاموس المحيط , للفيروز آبادي , تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة , ط 2 .
- الكتاب, لسيبويه, تحقيق عبدالسلام محمد هارون, ط1, 1411هـ - 1991م, دار الجيل, بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف, للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي, تحقيق د. رياض بن حسن الخوام , ط 1, 1420ه-2000م, المكتبة العصرية , صيدا – بيروت .
- لسان العرب , ابن منظور , دار الفكر , دار صادر, بيروت .
- مجالس ثعلب ,لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب , تحقيق عبد السلام محمد هارون , ط5 ,دار المعارف , القاهرة .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, 1386هـ القاهرة.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، 1413هـ - 1993م دار الكتب العلمية، بيروت.
- المحكم والمحيط الأعظم, لابن سيده, تحقيق مصطفى السقا, ود.حسين نصّار, ط1, 1377هـ - 1958م, معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
- المذكر والمؤنث , لابن التستري , تحقيق د . أحمد عبدالمجيد هريدي, ط1 1403ه-1983م, مكتبة الخانجي , القاهرة , ودار الرفاعي , الرياض .
- المذكر والمؤنث , لابي حاتم السجستاني ,تحقيق د . حاتم الضامن , ط 1 ,1418ه-1997م ,دار الفكر المعاصر , بيروت , ودار الفكر , دمشق .
- المذكر والمؤنث , لابن فارس , تحقيق د . رمضان عبد التواب , ط1 , 1389ه- 1969م , القاهرة .
- المذكر والمؤنث , للفراء , تحقيق د . رمضان عبد التواب , ط 2 , 1409ه-1989م , مكتبة دار التراث , القاهرة .
- المسائل البصريات,لأبيعلي الفارسي, تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد, ط1, 1405هـ-1985م, مطبعة المدني, القاهرة.
- المسائل الحلبيات , لأبي علي الفارسي , تحقيق د . حسن هنداوي , ط1 , 1407ه-1987م , دار القلم , دمشق , ودار المنارة , بيروت .
- المسائل الشيرازيات , لأبي علي الفارسي , تحقيق د. حسن بن محمود هنداوي , ط1, 1424ه- 2004م , كنوز إشبيليا , الرياض .
- المساعد على تسهيل الفوائد, لابن عقيل, تحقيق د.محمد كامل بركات, 1400هـ - 1980م - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, مكة المكرمة .
- المصباح المنير, لأحمد بن محمد الفيومي , 1987م , مكتبة لبنان , بيروت.

- معـاني القـرآن وإعرابــه ,الزجــاج , تحقيــق د. عبــدالجليل شــلبي, ط1, 1408هـ-1988م,عالم الكتب,بيروت.
- معاني القرآن, الفراء, تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار , دار السرور , بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية , د. إميل بديع يعقوب , ط1 , 1417هـ- 1996 دار الكتب العلمية , بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري, تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الباز .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, أبو إسحاق الشاطبي, -الجزء السادس- تحقيق د. عبد المجيد قطامش,ط1, 1428هـ - 2007م, والجزء الثامن تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أم القرى, مكة المكرمة.
- المقتضب, للمبرد, تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت .
- الممتع في التصريف, لابن عصفور, تحقيق د. فخرالدين قباوة, ط1, 1407هـ - 1987م, دار المعرفة, بيروت .
- المنصف, لابن جني, تحقيق إبراهيم مصطفى, وعبدالله أمين, ط1, 1373هـ - 1954م, وزارة المعارف العمومية, إدارة إحياء التراث القديم, إدارة الثقافة العامة, جمهورية مصر العربية .
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي , يحيى بن حمزة العلوي ,تحقيق د .هادي عبدالله ناجي , ط 1 , 1430ه-2009م , مكتبة الرشد , الرياض .
- نزهة الطرف في علم الصرف, لأحمد بن محمد الميداني, شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن, ط 1 ,المكتبة الأزهرية للتراث.
- نزهة الطرف في علم الصرف, لابن هشام الأنصاري , تحقيق د . أحمد عبد المجيد هريدي , 1410ه- 1990م , مكتبة الزهراء.
- النكت والعيون : تفسير الماوردي , لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ,راجعه وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم , دار الكتب العلمية , بيروت.